شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
ASUNET

بعض الوثائق الاصلية تالفة

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

بالرسالة صفحات لم ترد بالاصل

١١٩١

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
الدراسات العليا

الانقضاء المشروع لعقد العمل الفردى محدد المدة فى قانون العمل المصرى

رسالة مقدمة من الباحث

أحمد محمد محمد رضوان

لنيل درجة الماجستير فى الحقوق

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

- **الأستاذ الدكتور/ أحمد حسن البرعي** — **مشرفاً ورئيساً**
  أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية
  كلية الحقوق – جامعة القاهرة

- **الأستاذ الدكتور/ محمد أحمد إسماعيل** — **عضواً**
  أستاذ التشريعات الاجتماعية
  كلية الحقوق – جامعة بني سويف

- **الأستاذة الدكتورة/ نبيلة إسماعيل رسلان** — **عضواً**
  أستاذ ورئيس قسم القانون المدني
  كلية الحقوق – جامعة طنطا

١٤٣١ هـ – ٢٠١٠م

إهـــــداء

أهدى هذا العمل المتواضع الذى قصدت به وجه الله عز وجل، وإتبـــاع سنة رسوله الكريم في قوله صلوات الله وتسليماته عليه "مـــن ســـلك طريقـــاً يلتمس فيه علماً سهل له الله طريقاً إلى الجنة".

- إلى والدى.... الذي أضاء أمامي طريق العلم والمعرفـــة

فكان لى خير المعين ومنحنى الحلم والأمل في هذه الحياة.

- إلى والدتى.... التي أحاطتنى برعايتها ودعائها

فهى مصدر الحنان المتدفق، ورمز العطاء المتجدد التى سهرت الليالى لتأخذ بيدى إلى طريق العلم.

- إلى أخواتى الأحباء....

أبقاهـــم الله فـــى عونـــى.

- إلى كل من أسدى نصيحة، أو بذل جهداً، أو فاض بدعاء، أو مد لى يـــد العون لإنجاز هذا البحث.

أهدى هذا العمل المتواضع
تقديراً وعرفاناً لهم جميعاً
الباحـــث

شكـر وتقدير

أحمد الله العظيم أن وفقنى إلى إتمام هذا العمل المتواضع، فله سـبحانه وتعالى الحمد والمنة، وصلاة وسلاماً على سيد الخلق فيما روى عنه "لا يـشكر الله من لا يشكر الناس".

وإنطلاقاً من هذا التوجيه النبوي الكريم، فإنني أتقدم بأسمى آيات الـشكر والتقدير والإجلال إلى **أستاذنا الجليل الدكتور/ أحمد حـسن البرعـى** – أسـتاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية – كلية الحقوق – جامعـة القـاهرة، والـذى شرفني بقبول الإشراف على هذه الرسالة، رغم ضيق وقته وكثرة مسئولياته، فكان لهذا القبول أبلغ الأثر، لما لسيادته من مكانة علمية لا تخفى، ومع ذلك أفاض عليّ بعلمه ووقته وجهده وشملني برعايته بتواضع العلماء وشيم النبلاء، فلم يبخل عليّ بنصيحة فكان لسيادته فضلاً كبيراً، بعد الله عز وجل في ظهور هذا العمـل إلـى النور، وأسأل الله العلي العظيم أن يجزيه على ما قدم وبذل خير الجزاء.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان **للأستاذ الدكتور/ محمد أحمد إسماعيل** – أستاذ التشريعات الاجتماعية – كلية الحقوق – جامعة بني سـويف لتفـضله بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، وهو ما يـضفي عليهـا تشريفاً كبيراً.

كما يسعدني ويشرفني أيضاً أن أتقدم بالشكر العميق إلى **الأستاذة الـدكتورة/ نبيلة إسماعيل رسلان** – أستاذ ورئيس قسم القانون المدني – كليـة الحقـوق – جامعة طنطا، لتفضل سيادتها قبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة مما يزيدني فخراً وشرفاً.

المقدمـــة

الحمد لله الذى علمنا ما لم نعلم، وهدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله، أحمده سبحانه وأثنى عليه ثناء عظيما كما ينبغي لجـــلال وجهـــه وعظـــيم سلطانه، وأصلى وأسلم على خير خلقه وخاتم أنبيائه سيدنا محمد بن عبد الله ﷺ، وعلى آله وصحبه وكل من تبعه وسار على نهجه إلى يوم الدين، أما بعد...

فالحق سبحانه وتعالى خلق الحياة ، وأراد لها النمو والاستمرار، وخلـــق الناس فى هذه الحياة متعاونين في أرزاقهم وأعمالهم، كل على حسب دوره فيها، فاقتضت حكمته ذلك، حتى تقوم الحياة كما أراد الله ، إذ لو كانوا متساوين فـــي الأرزاق ، وفى القدرة على العمل، ما أمكن أن تقوم الحياة على وجـــه الأرض بهذه الصورة ، ولبقيت أعمال كثيرة لا نجد من يستطيع القيام بها .

وفي هذا كان لابد من وجود مؤجر ومستأجر، خادم ومخـــدوم، عامـــل وصاحب عمل، قال تعالى:

"أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِـــي الْحَيَـــاةِ الـــدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضاً سُخْرِيّاً وَرَحْمَـــتُ رَبِّـــكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ"(١).

فمنذ أن أبصر الإنسان طريقه على هـــذه الأرض ، أدرك أن عليـــه أن يسعى فيها، ليأكل رزقه ويؤوي جسده ، فظهر العمل بظهور الإنـــسان ، الـــذي ارتبط وجوده بوجود العمل ، فكان بمثابة الدافع الذاتى للإنسان لكل تقدم فكـــري أو مادي ، ولم يعد العمل مقتصرًا على ما يقوم به الإنـــسان لإشـــباع حاجاتـــه

---

(1) سورة الزخرف ، الآية (٣٢).

الفطرية ، وإنما أكسبته الحياة الاجتماعية معنى اقتصاديا يدخل في نطاق مبادلة السلع والمنافع، فنشأ عن ذلك علاقة قانونية تعرف بـ (علاقة العمل)[٢].

ونحن في هذا المقام لسنا بصدد بحث التطور التاريخي لعلاقة العمل لدى الإنسان، ولكن أردنا أن نوضح أن علاقة العمل قد وصلت في هذا العصر إلى مركز مهم في النظام القانوني، أصبحت فيه القواعد المنظمة ذات تقنية مستقلة تسمى بقانون العمل، وهذه العلاقة التي ينظمها قانون العمل على نوعين: علاقة فردية تنشأ بين العامل وصاحب العمل، وعلاقة جماعية تنشأ بين جماعة من العمال أو النقابة وبين صاحب عمل واحد أو أكثر، وموضوع هذه الدراسة يقتصر على النوع الأول. ويدور حول "الإنقضاء المشروع لعقد العمل الفردى محدد المدة "la résiliation légitime du contrat de travail à durée déterminée".

وإذا كان عقد العمل يمثل الإطار القانوني لعلاقة العمل ، التي تربط بين صاحب العمل والعامل والمصدر الأساسي لها ، وكأن هذا العقد يجسد الإرادة المشتركة لعاقديه ، فإن هذا العقد ليس عقدا مؤبدا contrat pérpetuel ، وإنما لابد أن ينتهي يوما ما ، سواء بانتهاء مدته أو إنجاز العمل الذي أبرم من أجله ، بإنهائه بالإرادة المنفردة. فإنهاء علاقات العمل أصبح يمثل أهمية كبيرة في عالمنا المعاصر ، وتزداد هذه الأهمية ، حيث يتخذ الإنهاء طابعا اقتصاديا économique ، ويصبح الالتجاء إليه أمرا قائما في ظل سرعة التغير العالمى وانعكاساته على أساليب الإنتاج ونوعية المنتجات. على أن آثار إنهاء العقد تتباين وفقا لما إذا كان العقد محدد المدة أم غير محدد المدة ، إذا كان يمثل نوعا ما من الارتباط بين حجم قوة العمل والضرورات الاقتصادية للمشروع ، فإن انتهاءه يقع تلقائيًا بانقضاء مدته، ويكون ثمرة عمل إرادي للطرفين معًا، أو بإنجاز العمل الذي أبرم من أجله ، أو بإنهائه مبتسرا، أو فسخه نتيجة لإرادة طرف واحد.

---

(2) إياد عبد الجبار ملوكي: "انتهاء علاقة العمل" دراسة مقارنة . رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، سنة ١٩٧٣ ص١.

أما العقد غير المحدد indéterminée، فإنه يخضع في إنهائه لمجموعة من القواعد الشكلية formalité والموضوعية، بحيث لا يغدو الإنهاء عملاً إراديًا محضًا ، ولكن يصبح عملاً قانونيًا تتحدد مشروعيته بالنسبة للظروف التي تفرضه وتبرره ، سواء اتصلت بالعامل سلوكًا وأداءً، أم بالمنشأة وضروراتها تنظيمًا وأوضاعًا ، وحتى يكون الإنهاء مشروعًا من حيث أسبابه وبواعثه، فإنه يتعين أن يكون تجسيدًا لمصلحة حقيقية وجدية ، ومستندًا إلى مبرر مشروع motif licite، وفي غيبة توافر هذه المبررات يضحى الإنهاء عملاً موصوفًا بالتعسف.

١- أهمية دراسة الموضوع:

ولئن كان موضوع الانقضاء لا يثير صعوبة في العقود بصفة عامة ، إلا أن الانقضاء في عقد العمل - خاصة من حيث إنهائه- يثير عدة صعوبات ، فعقد العمل لا ينقضي إلا بحكم من القضاء، أو باتفاق الطرفين ، أو بانتهاء أجله، في حين يبيح القانون هذا الإنهاء بإرادة العامل أو صاحب العمل المنفردة دون الرجوع إلى القضاء ، أو إلى اتفاق الطرفين ، ومن ثم تأتي الصعوبة. كما أن الانقضاء غير المشروع يتضمن آثارًا خطيرة ، فالذي يتضرر في الغالبية العظمى من الحالات هو العامل ، وهو الطرف الضعيف في العلاقة التعاقدية ، حيث لا يأتيه رزقه إلا من عمله ، وحرمانه من العمل يعرضه إلى التعطل والعوز ، بالإضافة إلى أن فقد العامل لوظيفته يمثل فقدًا لمصدر دخله، ويسبب إحساسه بعدم أهميته في المجتمع ، رغم قدرته على العمل ، كما أن آثار هذا الانقضاء لا تقتصر على العامل وأسرته فحسب ، بل تتعداها إلى المجتمع ككل . فالانقضاء غير المشروع يمثل أحد أهم أسباب ذيوع البطالة ، ومن هنا تأتي خطورة إنهاء عقد العمل.

٢- نطاق الدراسة:

مما لا شك فيه أن موضوع "الانقضاء المشروع لعقد العمل محدد المدة"، أصبح واسع الانتشار ، خاصة في هذه الحقبة من الزمن التي تمر بها مصر ، من الاتجاه نحو الأخذ بنظام الخصخصة ، كبديل عن القطاع العام ، وذلك تمشيا مع روح العصر ، وهو الأمر الذي يستدعي وضع الضوابط وتوضيح الإطار المشروع لانقضاء العقد محدد المدة ، وهو العقد الأكثر انتشارا واستخداما في القطاع الخاص ، حتى لا يسيء أصحاب الاعمال إستخدام هذه السلطة -التي منحتها لهم الدولة- في معاملة "عاملين ، و فصلهم فصلاً غير مشروع.

٣- منهج البحث:

من المعلوم أن أي دراسة قانونية تعتمد على المنهج الوصفي دون المنهج التحليلي ، وأسلوب السرد دون أسلوب المقارنة ، فإنها لا تقدم جديدا يذكر ، ولتحقيق الهدف أخذنا بالمنهج الوصفي تارة ، وبالمنهج التحليلي تارة أخرى ، كما أخذنا بأسلوب السرد حينا ، وأسلوب المقارنة أحيانا أخرى.

٤- القضايا والإشكاليات الرئيسية التي يثيرها موضوع الدراسة:

في مقدمة الإشكاليات التي يثيرها "انقضاء عقد العمل محدد المدة" ، إشكالية مدى نجاح هذا الانقضاء في تحقيق مصلحة طرفي عقد العمل (العامل وصاحب العمل) ، ومصلحة المجتمع المرتبط تطوره وإزدهاره بأفراده. وثانى القضايا الرئيسية التي يثيرها إنهاء العقد ، هي مدى كفاية القيود والضمانات التي وضعها المشرع المصري لحماية الطرف الآخر في عقد العمل ، من الطرف الراغب في الإنهاء بالإرادة المنفردة.